غير مسموح بعبور القطع العسكرية.. إيران تلوح بإعادة إغلاق مضيق هرمز في هذه الحالة

الجمعة 17 أبريل 2026 08:00 م

أعلن وزير الخارجية الإيراني سيد عباس عراقجي الجمعة، أن عبور السفن التجارية من مضيق هرمز خلال الفترة المتبقية من وقف إطلاق النار بين إيران والولايات المتحدة، أصبح متاحًا بعد وقف إطلاق النار في لبنان.

وصرح عراقجي: "إثر إعلان وقف إطلاق النار في لبنان، يُعلن أن عبور ومرور جميع السفن التجارية عبر مضيق هرمز خلال الفترة المتبقية من وقف إطلاق النار أصبح حرًا بالكامل".

وأشار إلى أن "هذا المرور يجب أن يتم عبر المسار المنسق والمعلن مسبقًا من قبل منظمة الموانئ والملاحة البحرية التابعة للجمهورية الإسلامية الإيرانية".

عبور القطع البحرية العسكرية من مضيق هرمز لا يزال ممنوعًا

إلى ذلك، نقلت هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية عن مسؤول عسكري رفيع المستوى، أن عبور القطع البحرية العسكرية من مضيق هرمز لا يزال ممنوعًا.

وفقًا للمسؤول العسكري: "يسمح فقط للقطع البحرية غير العسكرية بالعبور عبر المسارات المحددة وبتصريح من القوات البحرية للحرس الثوري. كما يتعين على القطع البحرية غير العسكرية أن تعبر فقط عبر المسار المحدد من قبل منظمة الموانئ والملاحة البحرية الإيرانية".

ونقلت وكالة تسنيم – شبه الرسمية – عن مصدر مطلع مقرب من المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني تفاصيل الفتح المؤقت لمضيق هرمز في إطار وقف إطلاق النار لمدة أسبوعين.

وفقًا للمصدر، فإنه "كان من المقرر منذ بداية خطة وقف إطلاق النار بوساطة باكستان أن تسمح إيران بالعبور اليومي لعدد من السفن، ولكن بعد عدم تنفيذ وقف إطلاق النار في لبنان، وعدم قبول تعميم اتفاق وقف إطلاق النار على حزب الله والكيان الصهيوني، علّقت إيران اتفاق عبور السفن في المضيق".

3 شروط لعبور القطع البحرية مضيق هرمز

وبحسب المصدر، فإن إيران وضعت ثلاثة شروط لعبور القطع البحرية في مضيق هرمز:

- يجب أن تكون السفن تجارية، ويُمنع عبور السفن الحربية، كما لا يجوز أن تكون السفن ولا الحمولات مرتبطة بالدول المعادية.

- يجب أن تعبر السفن عبر المسار المحدد من قبل إيران.

- يجب أن يتم عبور السفن بالتنسيق مع القوات الإيرانية المسؤولة عن هذا العبور، تمامًا كما كانت القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم) قد أقرت، قبل اندلاع الحرب، بإدارة الحرس الثوري الإسلامي لمضيق هرمز.

وشدد المصدر على أن هذا الأمر كان مرهونًا بتنفيذ بعض الشروط وشرط وقف إطلاق النار في لبنان، وإذا استمرت قضية الحصار البحري، فسيُعتبر ذلك خرقاً لوقف إطلاق النار، وسيُغلق ممر العبور في مضيق هرمز